ISSN1813-1719

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

تعنى بالبحوث الإدارية والاقتصادية والمحاسبية والمعلوماتية
دورية فصلية علمية محكمة

نحو إمكانية استخدام مؤشر تحليل القوة النسبية للمساعدة في اتخاذ قرارات الاستثمار بالأسهم
دراسة في سوق العراق للأوراق المالية

د. اليأس خضير الحمدوني
جامعة الموصل

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

مجلد (٣) عدد (٦) ٢٠٠٧

نحو إمكانية استخدام مؤشر تحليل القوة النسبية للمساعدة في اتخاذ قرارات الاستثمار بالأسهم/ دراسة في سوق العراق للأوراق المالية

ABSTRACT

The purpose of this study is analyzing financial data for corporations that register in Iraqi financial market by use Relative strength analysis Index. Intendment of appointing the investment cases in stocks and noticing their future trends

The study is important because that the use index which help the investors to forecast the stock prices are given to the market investment dynamic activity. The study covered time period from 1997-2000 , The study sample consisting from (28) Iraqi corporations which are distributed on four sectors each one have (7) corporation of successfully corporation in the market, those sectors were industrial, service, agriculture, and banking sector

1: Possibility of use technical method in stock prices analysis side by side with fundamental analysis, to more expression on market situation and current prices in the market

2: Depending relative strength analysis index as a guide for investors in Iraqi financial market, to intendment appointing future trends of the prices and denoting the stocks which are more profitability from the others.

3: Arise information department in the market by using modern technical to scientific analysis about stock prices that give clear picture for investors. make

المقدمة :

تمر الأسواق المالية بحالات الانتعاش والركود في أثناء مزاولتها نشاطها الاستثماري، ويأتي ذلك بسبب التقلبات المستمرة لأسعار الأسهم.

وينظر المتعاملون عادة [١] في هذه الأسواق إلى أسعار الأسهم في الفترة الماضية من اجل الوقوف على الحالة الاستثمارية في الفترة المستقبلية ، وصولا إلى توقيت قراراتهم الاستثمارية ، التي يمكن الاستدلال عليها في كثير من الأحيان من خلال الإشارات التي يرسلها مؤشر السوق .

ويواجه الكثير من المتعاملين من اجل استقراء حالة السوق مشاكل عدة منها تعدد الأساليب والتقنيات الفنية المستخدمة في التحليل مما قد يفضي إلى تحقيق نتائج متباينة ، وهذا من شانه أن يزيد المسالة تعقيدا أمام المتعامل ، فضلا عن ذلك فإن شحه البيانات والمعلومات المتاحة قد تعيق تحقيق الأهداف المتوخاة للمتعاملين . لذلك فإن المهمة الأصعب أمام المتعامل هي اختيار الأسلوب الأكثر ملائمة للمساعدة في دقة وتوقيت قراره الاستثماري .

[١] المقصود بالمتعاملين المستثمرين والوسطاء والسماسرة والمحللين الماليين

وهناك العديد من الأساليب والتقنيات التي يمكن أن تستخدم لتحقيق ذلك ومنها مؤشر تحليل القوة النسبية الذي يعتمد على تحليل الأنماط والاتجاهات السابقة لأسعار الأسهم في الفترة الماضية لتحديد الأسهم والقطاعات التي تتمتع بقوة نسبية مما يعني إمكانية الوصول إلى القرار الاستثماري الأنسب .

منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث :تتحدد مشكلة البحث بطرح التساؤلين التاليين

١:هل أن استخدام مؤشر تحليل القوة النسبية يمكن أن يعطي للمستثمر الأشارة المناسبة لتوقيت عمليات البيع والشراء في سوق العراق للأوراق المالية.

٢: إمكانية هذا الأسلوب في مساعدة المستثمر للتنبؤ بأسعار الأسهم في خضم أسواق تكتنفها العديد من التقلبات نتيجة لعوامل عديدة بعضها منطقية ويمكن استقراؤها من واقع بيانات الشركات وآفاقها المستقبلية ، والبعض الآخر اتستند إلى أسس منطقية بل قد تكون خاضعة لعوامل تتعلق بسيكولوجية المتعامل كانعكاس للعديد من المؤثرات البيئية .

ثانيا: أهمية البحث

تأتي اهمية البحث من أهمية التنبؤ بأسعار الأسهم لدى المتعاملين في الأسواق المالية ، والذي يستند إلى تأكيد الأشارة عن حالة السوق ، وبأستخدام العديد من الأساليب الفنية ومنها مؤشر تحليل القوة النسبية الذي يعتمد على الأنم والأتجاهات السعرية للأسهم في الوقت الحاضر لتحديد إتجاهاتها المستقبلية .

وتزداد الأهمية أيضا في حالة ندرة البيانات والمعلومات المتوافرة عن حالة السوق، فضلا عن التقلب المتسارع لأسعا الأسهم بسبب تعقد الظروف الاقتصادية والمالية والسياسية وكما هو حاصل في سوق العراق للأوراق المالية.

ثالثا: هدف البحث

يهدف البحث تسليط الضوء على أحد التقنيات الفنية المستخدمة في تحليل أسعار الأسهم لتكون دليلا للمتعاملين في سوق العراق للأوراق المالية ، من خلال اختيار الأسلوب الذي من الممكن أن يستخدم لتأشير الأسهم أو القطاع المناسب للاستثمار .

رابعا: فرضية البحث

من خلال التعرف على مشكلة البحث والأهمية والهدف يمكن صياغة الفرضية التالية :(يوفر مؤشر تحليل القوة النسبية للمتعاملين أداة للمساعدة في اتخاذ قرارات الاستثمار بالأسهم)

خامسا: عينة البحث ومدته

تم اختيار العينة من (28) شركة مساهمة عراقية مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 1997-2000 وجاء اختيار الشركات على أساس أنها تمثل جميع القطاعات الاقتصادية (الصناعي ، الخدمي ، الزراعي ، المصرفي) فضلا عن كونها من الشركات العريقة والناجحة في الاقتصاد العراقي ، واعتمد البحث على أسعار الإغلاق الشهرية للأسهم ، ثم استخراج المتوسطات السنوية لتبسيط عملية التحليل . وفيما يأتي جدول يوضح الشركات للعينة المختارة حسب القطاعات .

الجدول (1)

الشركات المساهمة بحسب القطاعات

ت	القطاع الصناعي	ت	القطاع الزراعي
		1	
1	نينوى الغذائية	2	بابل للإنتاج الحيواني
2	المنصور للصناعات الدوائية	3	دواجن الثرثار الحديثة للإنتاج الحيواني والزراعي
3	الخياطة الحديثة	4	العراقية لإنتاج البذور
4	العراقية للسجاد والمفروشات	5	العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم
5	المشروبات الغازية والمعدنية شمالية	6	العراقيةلانتاج وتسويق المنتجات الزراعية
6	الهلال الصناعية	7	الوطنية للأسماك
7	الصناعات الخفيفة		
ت	القطاع الخدمي	ت	القطاع المصرفي
1	فندق فلسطين	1	المصرف التجاري
2	فندق عشتار	2	مصرف بغداد
3	فندق بابل	3	المصرف الإسلامي
4	فندق البصرة	4	مصرف الشرق الأوسط للاستثمار
5	فندق السدير		
6	فندق بغداد	5	الاستثمار العراقي
7	فندق آشور	6	مصرف البصرة
		7	المصرف الأهلي الزراعي

الجدول: من إعداد الباحث

الجانب النظري

أولا: أهمية التوقع أو التنبؤ بمستقبل أسعار الأسهم

إزاء الرغبة في معرفة المستقبل ، فإن المتعاملين في الأسواق المالية يحتاجون قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية إ تحسس المستقبل لمعرفة أسعار الأوراق المالية (Morrison&Mecca,1989,2)، من هنا ظهرت أهمية التوقع والتنبؤ بمستقبل أسعار الأوراق المالية استنادا إلى ما هو متوافر من بيانات عن الماضي . (Blot,1994,461) .

وبشكل عام فإنه لا يكفي أن تتوفر البيانات في وقت معين بل لابد من الاستناد إلى فرض نظري يفسر العلاقات بين الظواهر . أي بمعنى آخر لابد أن تكون هناك أساسيات للتحليل ، لذلك جاءت فكرة Dow لتؤكد على أن التنبؤ بتطور أسعار الأسهم يعتمد على استقراء البيانات المالية المتوافرة عن هذه الأسعار واستخلاص بعض الاتجاهات من تحليلها ، وأن قراءة هذه البيانات كفيل بإعطاء صورة عن ما سيكون عليه المستقبل طالما استخدمت الوسائل المناسبة لاستخلاص توجهات التطور ، وبلا شك فإن هذا سوف يغني عن البحث فيما وراء هذه البيانات ، وكذلك البحث في العوامل المؤثرة في تطور الأسعار . لذلك فإن معرفة شكل الأسعار وآفاق تداولها والمؤشرات المالية الأخرى سوف يعطي تصورا واضحا للمتعاملين لما هو مطلوب معرفته عن شكل التطور في المستقبل. (Murply,1991,420)

ولا يرى البحث أن هذا الطرح يتناقض مع الآراء القائلة بالنظرية الاقتصادية بل هو ينظر إلى الأسباب على أنها تعكس ظروف العرض والطلب وكل ما يؤثر في السوق (www.steru.uyu.edu). وبالتالي فلا ضير من التعلق بالنتائج والانطلاق منها لاستخلاص اتجاهات المستقبل مع انتفاء الحاجة إلى مزيد من البحث في العوامل السببية ، وإنما المطلوب هو القراءة السليمة لما تتضمنه البيانات من اتجاهات ، فالأسعار هي أفضل من يعبر عن قوى السوق ، لذلك فإن الجهد لابد أن يركز في قراءة ما تعنيه هذه الأسعار .(المهيلمي،٢٠٠٥ ، ٣٦) فضلا عن ذلك فإن هناك ظاهرة سلوكية تتحرك من خلالها أسعار الأسهم في اتجاهات Trends تعد أفكارا راسخة في سلوك المتعاملين والمؤسسات في تعاملها مع الأوراق المالية ، فالمتعاملون يتأثرون بما يحدث في السوق وهم يتبعون غيرهم فيما يسمى بغريزة القطيع ، كذلك فإن المعلومات والمعرفة لا تتوافر لدى الجميع بنفس الدرجة ، فهناك من يعرفون الحقائق قبل غيرهم ويتصرفون على هذا الأساس وبذلك يحققون أرباحا أكبر أو خسائر أقل ، بعدها تنتشر المعلومات فيتبعهم الجمهور فتبدأ الأسعار في الارتفاع فيقبل الجمهور على الشراء أو الانخفاض فيتجهون إلى البيع .

فضلا عن ذلك توجد بعض الاعتبارات الفنية أو المؤسسية التي قد تؤدي إلى الاندفاع في اتجاه أو آخر دون أن يكون لذلك صلة بالعوامل الحقيقية لظروف العرض والطلب .(Lebon,1994,240) . ويحدث ذلك مثلا في حالة الاقتراض لشراء الأسهم (Marging)، فعند انخفاض الأسعار تزيد حدة عمليات البيع بسبب ضرورة تصفية هذه القروض، لذلك فإن تغيير أسعار الأسهم في هذه الحالة يحدث لأسباب فنية وليس فقط لتغيير آلية العرض والطلب (المهيلمي ، ٢٠٠٥، ٥٠)

ومما يساعد أيضا في تحليل أنماط واتجاهات أسعار الأسهم ظاهرة مأسسة عمليات الاستثمار المالي (Institutionalizatio) . أي بمعنى آخر غلبة المؤسسات المالية في ميدان الاستثمار المالي ، فالمستثمر الفرد أصبح استثناءا في أسواق المال بالمقارنة بهذه المؤسسات التي تعتمد على المحليين الماليين ذوي التكوين المهني المتشابه . إذ أن انتشار هذا النوع من المحللين قد ساعد كثيرا على نجاح هذا الأسلوب في العمل وإلى ظهور ما يعرف بالتنبؤات التي تحقق نفسها (Self-realized prophecies) فإذا كان عدد كبير من المحللين يستخدمون نفس البيانات وبنفس الأساليب فإنهم غالبا ما ينتهون إلى نفس النتائج وبالتالي تتشابه ردود أفعالهم . وفي حالة إشارة عملية التحليل إلى ارتفاع الأسعار فالسلوك المتوقع من معظم الحلليين سيكون مزيدا من طلبات الشراء بما يؤدي فعلا إلى ارتفاع الأسعار . عليه فإن الأسعار سوف تأخذ نمطا معين، ويحدث العكس إذا أشار التحليل باتجاه الأسعار إلى الانخفاض (Thomas,1994,280) . ولكن العملية لاتجري بهذه البساطة إذ ليس من الضروري أن يصل المحللون إلى نفس الاستنتاجات رغم أنهم قد يستخدمون نفس الأساليب ونفس البيانات في التحليل.

ويعتقد البحث إن هذا الأستنتاج صحيح في كثير من الأحيان ، فالأساليب المستخدمة من قبل المحللين ليست قواعد جامدة تؤدي إلى نفس النتائج دائما . إذ يمكن إن يختلف المحللون فيما يستخلصونه من نتائج كلَ وفقا لتقديراته الشخصية .

ولكن رغم ذلك فالحقيقة إن تزايد الاعتماد على الأساليب الفنية في المؤسسات المالية يساعد على تزايد غريزة القطيع وتحقيق التنبؤات لنفسها لمجرد اقتناع المتعاملين بها.

وفقا لذلك فالأساليب الفنية أصبحت نوع من الثقافة السائدة في الأسواق المالية وأن هذه الثقافة تؤدي بدورها إلى أن تتغير أسعار الأوراق المالية إلى حد ما على شكل اتجاهات وأنماط تساعد على التنبؤ بأسعار الأسهم. (www.traderspress.com)

ثانيا: الأساليب الفنية المتبعة في معرفة اتجاهات أسعار الأسهم

منذ القدم كان الإنسان مولعا بكشف الطالع والتنبؤ بالأحداث المستقبلية، وقد حظيت الأسواق المالية بشكل خاص بنصيب كبير في هذا المجال. بل أن بعض المتعاملين في البورصات يلجئون إلى التنجيم ، وقد تم تداول بلايين الدولارات بناءا على توقعات مما أصطلح على تسميته بالانكليزية (astro finance) أي التنجيم المالي (Henry,2000,322).

وتوجد اليوم العديد من الأساليب التي يلجأ إلها المتعاملون محاولين بشكل دءوب معرفة اتجاه أسعار الأسهم وقيمتها المستقبلية . وتتدرج هذه الأساليب من البدائية التي تقوم على الإحساس الذاتي والشعور الدفين إلى أكثر الأساليب صعوبة وتعقيدا والتي غالبا ما تكون مبنية على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التداول (Artificial intelligence)

وبطبيعة الحال لا يوجد أسلوب أيا كانت درجة بساطته أو تعقيده خال من العيوب مما يؤدي إلى إثارة الجدل حول ماهية الأساليب الأكثر ملاءمة لعمليات التنبؤ المستقبلي . إذ يؤخذ على التحليل الفني بعدم صلاحيته لاتخاذ سياسات اقتصادية أو مالية مستقبلية. وأنه ليس علما دقيقا وذلك لأن أسعار الأسهم مصنوعة من أهواء وآراء الناس.

كما ان الخرائط في بعض الأحيان قد لاتظهر شيئا واضحا ومحددا ، أي انها برسالة معينة يمكن الأرتكان إليها في تكوين وجهة نظر محددة بخصوص حركة الأسعار بالسوق لبناء استراتيجية للمضاربة والأستثمار.

ولكن في نفس الوقت يؤدي أجراء المزيد من البحثة إلى أبتكار أساليب أفضل للتنبؤ، فضلا عن ذلك فإن التغيرات المستمرة الحاصلة في البيئة تفرض مشكلة مدى صدق التنبؤات المستقبلية وهو ما يرتب على المتعاملين السعي الحثيث نحو تطوير وسائل التنبؤ الصحيح لحركة الأسعار (المهيلمي،٢٠٠٥,٣١)

ثالثا: مؤشر تحليل القوة النسبية

يعد هذا المؤشرمن الأساليب الشائعة الاستخدام من قبل المحللين الماليين الفنيين ، وهو أسلوب يركز على تفاوت أسعار الأسهم من حيث درجة التقلب ، فعندما يكون السوق صاعدا (Bull market) فإن بعض الأسهم ترتفع أسعارها بسرعة ، وفي حالة السوق الهابط (Bear market) فإن أسعار هذه الأسهم تنخفض ببطء،وغالبا ما يحقق هذا النوع من الأسهم عوائد متميزة ،ويطلق عليها بالأسهم التي تتسم أسعارها بالقوة النسبية (Relative strength) .

ويشير (Francis, 1986, 537) إلى أنه يمكن قياس القوة النسبية بطرق عديدة منها حساب معدل العائد على الاستثمار لكل سهم، بعدها تصنف الأسهم التي تتميز بارتفاع متوسط معدل العائد على الاستثمار خلال فترة زمنية معينة على أنها أسهم تتميز بقوة نسبية.

كما يمكن قياس القوة النسبية وفقا ل(هندي، ١٩٩٩، ٤٤٤) من خلال حساب نسبة سعر السهم خلال فترة زمنية معينة إلى قيمة مؤشر الصناعة التي تنتمي إلها المنشأة المصدرة للسهم، أو إلى قيمة مؤشر السوق المتداول فيه السهم.

ويتم قياس مؤشر تحليل القوة النسبية وفق النسب التالية:

1: Annual average market value of the stock/ Industry Index = S/I

حيث أن:

S=متوسط القيمة السوقية للسهم

I=مؤشر الصناعة أو القطاع الذي تنتمي إليه الشركة

إذ أن ارتفاع النسبة يشير إلى ظهور قوة نسبية للسهم مقارنة بمؤشر القطاع أو الصناعة وبالعكس في حالة انخفاض النسبة.

2: Annual average market value of the stock / Market Index=S/M

حيث أن:

M= مؤشرا لسوق المتداول فيه سهم الشركة

وتقيس هذه النسبة مدى ظهور القوة النسبية للسهم مقارنة بمؤشر السوق، ففي حالة الارتفاع يعني وجود قوة نسبية للسهم مقارنة بأداء السوق وبالعكس في حالة عدم التغيير أو انخفاض النسبة.

3: Industry Index /Market Index =I/M

يشير ارتفاع النسبة إلى ظهور قوة نسبية لمؤشر الصناعة أو القطاع مقارنة بمؤشر أو أداء السوق.

ويشير (المهيلمي ،١٧٥,٢٠٠٥) إلى ضرورة التمييز بين هذا المؤشر ومؤشر القوة النسبية (RSI Relative strength Index) الذي ذكر من قبل المحلل الأمريكي (wilder 1978) في كتابه المعروف (New concepts technical trading systems) ومنذ ذلك التاريخ اكتسب هذا المؤشر شهرة واسعة بين أوساط المحللين الماليين في أسواق المال . إذ أن مؤشر (RSI) عبارة عن مذبذب يتحرك ما بين الصفر والمائة ويتم حسابه وفقا لخطوتين:

أ: حساب القوة النسبية (RS) خلال فترة معينة (9,١٠،14) يوم بموجب المعادلة التالية

$$RS = \frac{\text{متوسط أسعار إقفال الأسهم التي ارتفعت}}{\text{متوسط أسعار إقفال الأسهم التي انخفضت}}$$

ب: حساب مؤشر القوة النسبية (RSI) وفق المعادلة التالية

$$RSI = 100 - \frac{100}{1+RS}$$

ويتم تفسير هذا المؤشر بعدة طرق (المهيلمي ، ٢٠٠٥، ١٧٦-١٧٧)

1: في حالة ارتفاع المؤشر إلى ما فوق (70، 75 ،80) درجة فإن هذا يعني أن المؤشر دخل في منطقة الإفراط في الشراء (over bought) ، وبالعكس في حالة انخفاض المؤشر دون درجة (20,25,30) عندئذ يدخل المؤشر مرحلة لأفرط في البيع over sold)) . وفي كلتا الحالتين يحصل ردة فعل لحركة أسعار الأسهم من اجل تصحيح الوضع القائم.

2: الانحراف divergence :وهو أحد خصائص المؤشرات، ويحدث الانحراف في حالة تحرك المؤشر إلى اتجاه معين، في حين يتحرك سعر السهم في اتجاه آخر، أي بمعنى آخر عدم وجود حركة منسجمة صعودا أو نزولا بين المؤشر وسعر السهم.

3: التحليل الكلاسيكي لأنماط منحنيات المؤشر، أي كما عليه الحال في تحليل منحنيات أسعار الأسهم، وعادة يكون النمط أكثر وضوحا على المؤشر مما هو عليه في حركة أسعار الأسهم

4: تحليل نقاط أو مناطق الدعم والمقاومة للمؤشر، فكسر خط المقاومة للمؤشر يعني استمرار سيره في نفس الاتجاه.

وخلافا مع المؤشر الحالي الذي يستخدمه البحث والذي يركز على سعر السهم في السوق يشير (French, 1989, 374)إلى أدوات فنية أخرى تهدف إلى قياس القوة النسبية للسوق وتحديد اتجاه الأسعار فيه، وما إذا كانت تتجه نحو الصعود أو الهبوط، وهي:

أ: مقاييس ميل أو اتجاه المستثمرين(Investor sentiment)

إذ تعطي هذه المقاييس مؤشرا لاتجاه الحركة المستقبلية لأسعار الأسهم ومن أبرز تلك المقاييس

1: مؤشر الثقة أو البارون (Barron or confidence index)

ويمكن قياس هذا المؤشر بموجب المعادلة التالية

مؤشر الثقة = عائد السندات متوسطة الجودة *١٠٠ < ١٠٠

عائد السندات مرتفعة الجودة

فإذا كانت قيمة المؤشر تشير إلى الصعود ، فإن ذلك يعد إشارة إلى أن توقيت الشراء ملائم نتيجة ثقة المستثمر بالسوق من خلال تحسن الحالة الاقتصادية بشكل عام ، وبالطبع قد يحدث العكس فيما إذا كانت ثقة المستثمر بالسوق ضعيفة مما يعني أن التوقيت ملائم لقرار البيع.

ويؤخذ على هذا المؤشر بأنه يهتم بجانب الطلب ويهمل حجم المعروض النقدي .

2: مؤشر المستويات العليا والدنيا (High –Low index)

ويتم قياسه وفقا للمعادلة التالية

$$\text{صفر} < \text{مؤشر المستويات العليا والدنيا} = \frac{R}{R^* + R} < 1$$

حيث أن:

R= عدد الأسهم التي حققت مستوى مرتفع لم تصل إليه من قبل

*R= عدد الأسهم التي حققت مستوى منخفض لم تصل إليه من قبل

فإذا كانت قيمة المؤشر قريبة من الواحد الصحيح، فإن ذلك يعد دليلا على أن عددا أكبر من الأسهم ارتفعت أسعارها إلى مستوى لم تصل إليه من قبل، وبالعكس إذا كانت قيمة المؤشر قريبة من الصفر.

أما عندما تكون قيمة المؤشر أقل من 0.1 فيشير ذلك إلى انتهاء مرحلة تدهور أسعار الأسهم، وعندما تصل قيمة المؤشر إلى أكبر من 0.9 فيشير ذلك إلى بلوغ حالة الصعود في الأسعار إلى نهايته بعدها تبدأ الأسعار بالانخفاض.

3: مؤشر الارتفاع والانخفاض (Advance –Decline ratio)

حيث أن:

$$\frac{\text{الأسهم التي حققت صعود}}{\text{نسبة الارتفاع والانخفاض}} = \text{عدد الأسهم التي حققت صعود أو هبوط}$$

فعندما تكون النسبة 0.6 أو أكثر فإن ذلك يعد مؤشرا على أن الاتجاه الصعودي للسوق يقترب من نهايته، أما في حالة بلوغ النسبة 0.35 فإن ذلك يوحي بنهاية الاتجاه النزولي وأن الأسعار سوف تتجه نحو الارتفاع. (Fischer & Jordan, 1987,514)

ب : مقاييس وجهة النظر المضادة(Contrary opinion)

تستند وجهة النظر هذه إلى قيام مجموعات من المستثمرين باتخاذ قرارات استثمارية خاطئة في حالة حدوث تحول في أسعار السوق ، لذلك فإن تكوين الإستراتيجية الناجحة يكمن في معرفة قرارات هؤلاء المستثمرين واتخاذ قرارات عكسية على ضوئها ، وعادة ما يستخدم مؤشر توازن الكميات الكسرية كأحد هذه المقاييس لحساب ذلك .

$$\text{مؤشر توازن الكميات السكرية} = \frac{\text{مبيعات الكميات الكسرية}}{\text{مشتريات الكميات الكسرية}}$$

فإذا كان المؤشر اكبر من الواحد الصحيح فإن ذلك يعني إن مبيعات صغار المستثمرين اكبر من مشترياتهم ، وعادة ما يحدث الخطأ في القرار الاستثمارية لصغار المستثمرين نتيجة لوصول المعلومات إليهم متأخرة ، فضلا عن أن الأسعار تكون قد وصلت إلى أعلى مستوى ممكن لها . عليه عندما يبدأ هؤلاء في اتخاذ قرار الشراء يكون الوقت ملائما للمستثمر المحترف بإصدار أوامر البيع. (French ,1989,378)

ج: مقاييس المستثمر المحترف (Professional investor)

حيث تحسب هذه المقاييس بموجب النسب التالية

$$\textbf{1: نسبة البيع على المكشوف للمتخصصين} = \frac{\text{المبيعات على المكشوف للمتخصصين}}{\text{مجموع المبيعات على المكشوف}}$$

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الناجحة في توقيت القرار الاستثماري ، ولكن يصعب على المستثمر العادي الاستفادة منه ، كون البيانات عن صفقات البيع على المكشوف تنشر بعد أسبوعين من إعدادها ، وهي فترة طويلة نسبيا يتوقع أن تكون أحوال السوق خلالها قد تغيرت .

وتاريخيا وصلت هذه النسبة في بورصة نيويورك إلى 0.55 ، وفي حالة وصول النسبة إلى 0.6 فإن ذلك ممكن يفسر باحتمال ارتفاع الأسعار في المستقبل. وإذا ما ارتفعت إلى 0.65 يشير ذلك إلى احتمال حصول انخفاض مؤكد، وعندما تصل النسبة إلى 0.45 يعني ذلك احتمال تحقق الصعود، أما إذا انخفضت إلى 0.4 فيصبح من المؤكد تحقق الصعود. (Reilly &Whitford)

2: مؤشر الكميات الكبيرة (Big Block index)

يتراوح هذا المؤشر بين صفر وواحد، وكلما اقترب المؤشر من الصفر يعد ذلك إشارة لاتجاه أسعار الأسهم نحو الانخفاض، أما إذا اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح فإن أسعار الأسهم في السوق تكون متجهة نحو الصعود.(Zweig,1983)

الجانب التحليلي

لسهولة انجاز مؤشر تحليل القوة النسبية والمقارنة بين القطاعات والتعليق الدقيق ، تم اعداد جداول مركبة من بيانات الشركات ، تضمن الجانب الأعلى منها على المتوسطات الشهرية لأسعار الأغلاق الشهرية للأسهم والتي تم استخراج متوسطاتها لكل شركة من الشركات ضمن الفترة المحددة في البحث ، فضلا عن استخراج مؤشر الصناعة لكل قطاع ومؤشر السوق أو محفظة السوق البديلة لكل الشركات في العينة.

أما الجانب السفلي من الجداول فقد تم انجازها وفق النسب المحددة سابقا في متن البحث .

أولا: مؤشر تحليل القوة النسبية للقطاع الصناعي

يتكون جزء العينة الذي اخذ من القطاع الصناعي من 7 شركات مساهمة كان متوسط متوسطات أسعار الأغلاق الشهرية لأسهمها وتحليل القوة النسبية لها وفق الجدول التالي :

الجدول (2) المركب
متوسطات أسعار الأسهم لشركات القطاع الصناعي الشهرية ومؤشر الصناعة ومؤشر السوق وتحليل القوة النسبية للأسهم

الشركات / السنوات	نينوى غذائية		منصور دوائية		خياطة حديثة		سجاد ومفروشات		غازية شمالية		هلال صناعية		صناعات خفيفة		مؤشر القطاع	مؤشر السوق
1997	8.83		7.96		16.85		16.95		38.22		**15.92**		**17.42**		**17.45**	**11.69**
1998	14.15		8.44		21		18.32		60.89		**25.37**		**22.22**		**24.34**	**15.37**
1999	41.25		8.69		22.39		19.25		102		**45.61**		**40.52**		**39.96**	**21.41**
2000	48.93		7.59		14.05		13.37		83.14		**39.17**		**43.81**		**35.72**	**20.85**
الشركات	**نينوى غذائية**		**منصور دوائية**		**خياطة حديثة**		**سجاد ومفروشات**		**غازية شمالية**		**هلال صناعية**		**صناعات خفيفة**			
السنوات	**S/I**	**S/M**	**S/I**	**S/M**	**S/I**	**S/M**	**S/I**	**S/M**	**S/I**	**S/M**	**S/I**	**S/M**	**S/I**	**S/M**	**I/M**	
1997	**0.50**	**0.75**	**0.43**	**0.68**	**0.96**	**1.4**	**0.97**	**1.4**	**2.1**	**3.2**	**0.91**	**1.3**	**1.0**	**1.4**	**1.4**	
1998	**0.58**	**0.92**	**0.34**	**0.54**	**0.86**	**1.3**	**0.75**	**1.1**	**2.5**	**3.9**	**1.0**	**1.6**	**0.91**	**1.4**	**1.5**	
1999	**1.0**	**1.9**	**0.21**	**0.40**	**0.56**	**1.0**	**0.48**	**0.89**	**2.5**	**4.7**	**1.1**	**2.1**	**1.0**	**0.89**	**1.8**	
2000	**1.3**	**2.3**	**0.21**	**0.36**	**0.39**	**0.67**	**0.37**	**0.64**	**2.3**	**3.9**	**1.0**	**1.8**	**1.2**	**2.1**	**1.7**	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى البيانات المالية للشركات

يشير الجزء العلوي من الجدول إلى أن متوسطات أسعار الإغلاق للشركات كانت في ارتفاع مستمر خلال فترة البحث ما عدا المنصور الدوائية والخياطة الحديثة والسجاد والمفروشات فقد شهدت متوسطاتها تراجعا في السنة الأخيرة وهي على التوالي ، (7.59 ,14.05 ,13.37).كما كان تباين في ارتفاع متوسطات الشركات مقارنة بمؤشر الصناعة، وجاء متوسط الغازية شمالية أعلى من مؤشر الصناعة دون بقية الشركات في سنة 1997. وفي سنة 1998 ارتفع متوسط الغازية شمالية والهلال الصناعية بشكل أعلى من مؤشر الصناعة (60.89 ,25.37) على التوالي. بينما ارتفع متوسط الهلال الصناعية فوق مؤشر الصناعة في سنة 1999 بقيمة (45.61)، وتفوقت في سنة 2000 متوسطات نينوى الغذائية والغازية شمالية بشكل أعلى من مؤشر الصناعة بقيم (48.93 ,83.14) على التوالي.

وفقا لذلك فقد ارتفعت نسبة متوسط سعر السهم إلى قيمة مؤشر الصناعة S/I في الجزء السفلي من الجدول في أربعة شركات:

نينوى الغذائية: 0.50 ,0.58 ,1.0 ,1.3
غازية شمالية: 2.1 ,2.5 ,2.5 ,2.3
هلال صناعية: 0.91 ,1.0 ,1.1 ,1.0
صناعات خفيفة: 1.0 ,0.91 ,1.0 ,1.2

بينما انخفضت نفس النسبة في الشركات

المنصور الدوائية:0.43 ,0.34 ,0.21 ,0.21
الخياطة الحديثة: 0.96 ,0.86 ,0.56 ,0.39
السجاد والمفروشات: 0.97 ,0.75 ,0.48 ,0.37

وأظهرت نسبة متوسط أسعار الأسهم إلى مؤشر السوق S/M أداء متميز خلال فترة البحث في الشركات

نينوى الغذائية : 2.3, 1.9, 0.92, 0.97ماعدا سنة 1997 سجلت انخفاضا
غازية شمالية: 4.3, 3.9, 3.2 3.9 ماعدا سنة 2000 سجلت انخفاضا
هلال صناعية: 1.8, 2.1, 1.6, 1.3ماعدا سنة 2000 سجلت انخفاضا

أما بقية الشركات فقد كان الأداء فيها متناقصا من سنة لأخرى ماعدا الصناعات الخفيفة إذ ارتفع فيها الأداء في السنة الأخيرة.

صناعات خفيفة: 2.1, 0.89, 1.4, 1.4
المنصور الدوائية: 0.36, 0.40, 0.54, 0.68
الخياطة الحديثة: 0.67, 1.0, 1.3, 1.4
السجاد والمفروشات: 0.64, 0.89, 1.1, 1.4

نستنتج من ذلك أن الشركات الغازية شمالية ، الهلال الصناعية ، نينوى الغذائية أظهرت قوة نسبية لأسهمها مقارنة بأداء السوق ، بينما تميزت بقية الشركات بغياب ظهور القوة النسبية لأسهمها .

أما على مستوى القطاع الصناعي فتشير نسبة مؤشر الصناعة إلى مؤشر السوق I/M إلى تزايد هذه النسبة بشكل مضطرد خلال فترة البحث ، مما يفسر وجود قوة نسبية لأسهم القطاع الصناعي إذ تدرجت النسبة من (1.7, 1.8, 1.5, 1.4) ماعدا السنة الأخيرة التي سجلت فيها النسبة إنخفاض.

ثانيا: مؤشر تحليل القوة النسبية للقطاع الخدمي

مراعاة لمسألة التجانس بين شركات القطاع جاء الأختيار لعدد من الشركات الفندقية فقط، والتي كان متوسط متوسطات أسعار أسهمها وتحليل القوة النسبية لها كما في الجدول التالي

الجدول (3) المركب
متوسطات أسعار أسهم شركات القطاع الخدمي ومؤشر الصناعة ومؤشر السوق وتحليل القوة النسبية للأسهم

الشركات / السنوات	فندق فلسطين		فندق عشتار		فندق بابل		فندق البصرة		فندق السدير		فندق بغداد		فندق آشور		مؤشر القطاع	مؤشر السوق
1997	21.77		28.72		16.90		21.47		15.76		31.45		22.84		22.70	11.69
1998	24.74		33.11		17.77		31.55		17.30		44.92		21.53		27.28	15.37
1999	43.29		41.82		20.22		44.24		27.70		40.15		25.49		34.70	21.41
2000	49.29		49.16		22.99		37.55		27.38		37.4		22.03		35.11	20.85
الشركات	فندق فلسطين		فندق عشتار		فندق بابل		فندق البصرة		فندق السدير		فندق بغداد		فندق آشور			
السنوات	S/I	S/M	S/I	S/M	S/I	S/M	S/I	S/M	S/I	S/M	S/I	S/M	S/I	S/M	I/M	
1997	0.95	1.8	1.2	2.4	0.74	1.4	0.94	1.8	0.69	1.3	1.8	2.8	1.0	1.9	1.9	
1998	0.90	1.6	1.1	2.1	0.65	1.1	1.1	2.0	0.63	1.1	1.4	2.2	0.79	1.4	1.7	
1999	1.2	2.0	1.2	1.9	0.59	0.94	1.2	2.0	0.79	1.2	1.5	1.7	0.73	1.1	1.06	
2000	1.4	2.3	1.4	2.3	0.65	1.1	1.0	1.8	0.78	1.1	1.6	1.9	0.62	1.0	1.6	

المصدر : من اعداد الباحث بالأستناد إلى البيانات المالية للشركات

يبين الجدول (3) في جزئه العلوي تباين في ارتفاع متوسطات أسعار الأسهم، فبعضها كان في ارتفاع مستمر خلال فترة البحث، والبعض الآخر جاء متذبذبا. فالشركات فندق

فلسطين ، فندق عشتار ، فندق بابل ، سجلت ارتفاعا مستمرا في متوسطات أسعار اسهمها ، في حين كانت المتوسطات متذبذبة بشكل مختلف في الشركات ، فندق البصرة ، فندق السدير ، فندق بغداد ، فندق آشور . من جهة أخرى فإن الشركات التي كان الأرتفاع فيها أعلى من خلال المقارنة مع مؤشر القطاع وفقا لكل فترة من فترات البحث هي:

1997: فندق عشتار 28.72 فندق بغداد: 31.45 فندق آشور: 22.84

1998: فندق عشتار 33.11 فندق البصرة: 31.55 فندق بغداد: 44.92

1999 : فندق فلسطين 43.29 فندق عشتار: 41.82 فندق البصرة: 44.24
فندق بغداد 40.15

2000 : فندق فلسطين 49.29 فندق عشتار: 49.16 فندق البصرة: 37.55
فندق بغداد 37.4

في ضوء ذلك فقد كانت نسبة S/I لشركات القطاع في الجزء السفلي من الجدول متباينة أيضا ، إذ اتسمت النسبة بالتذبذب في جميع الشركات ماعدا شركة فندق آشور فقد تميزت بالأنحدار من ، 0.62, 0.73, 0.79, 1.0.

وجاءت نسبة S/M متناغمة مع النسبة السابقة إذ لم تسجل أي من الشركات ارتفاعا مستمرا فيها مما يعني عدم ظهور القوة النسبية لأسهمها ، وكانت أكثر الشركات تميزا من حيث استمرارية ظهور القوة النسبية ، فندق فلسطين ، فندق السدير ، إذ استمر ظهور القوة النسبية بشكل مستمر لثلاثة سنوات متتالية وهي على التوالي 2.0, 2.3, (1.6,) و (1.1, 1.2, 1.3) وجاءت بقية الشركات دون ذلك .

ويشير الجدول أيضا إلى أن نسبة I/Mكانت متذبذبة من سنة لأخرى مما يعني عدم انتظام ظهور القوة النسبية للأسهم ولعل ذلك يرجع إلى أسباب تتعلق بالشركات نفسها أو بالسوق إذ أن النسبة انحدرت من 1.9 إلى 1.6 ثم عادت لترتفع بشكل طفيف إلى 1.68.

ثالثا: مؤشر تحليل القوة النسبية للقطاع الزراعي

يبين الجدول التالي متوسط متوسطات أسعار أسهم القطاع الزراعي التي تم اختيارها كجزء من العينة، فضلا عن مؤشر الصناعة أو القطاع ومؤشر السوق أو محفظة السوق البديلة وتحليل القوة النسبية لأسهم الشركات.

الجدول (4) المركب

متوسطات أسعار أسهم شركات القطاع الزراعي ومؤشر الصناعة ومؤشر السوق وتحليل القوة النسبية للأسهم

الشركات / السنوات	بابل		ثرثار		حديثة		بذورعراقية		تسويق لحوم		منتجات زراعية		وطنية أسماك		مؤشر القطاع	مؤشر السوق
1997	3.55		1.34		1.85		9.80		5.16		3.84		1.67		3.89	11.6
1998	4.79		3.22		2.44		16.4		6.44		4.80		1.68		5.69	15.3
1999	5.99		4.07		2.55		12.2		7.02		4.97		1.83		5.53	21.4
2000	10.0		3.17		3.69		6.66		12.4		8.8		2.53		6.76	20.8
الشركات	بابل		ثرثار		حديثة		بذور عراقية		تسويق لحوم		منتجات زراعية		وطنية أسماك			
السنوات	S/I	S/M	S/I	S/M	S/I	S/M	S/I	S/M	S/I	S/M	S/I	S/M	S/I	S/M	I/M	
1997	0.91	0.30	0.34	0.11	0.47	0.15	2.5	0.83	1.3	0.44	0.98	0.32	0.43	0.14	0.33	
1998	0.84	0.31	0.39	0.20	0.43	0.16	2.8	1.0	1.1	0.41	0.84	0.31	0.29	0.11	0.37	
1999	1.0	0.28	0.73	0.19	0.46	0.11	2.2	0.57	1.2	0.32	0.89	0.23	0.33	0.08	0.25	

2000	1.4	0.48	0.47	0.15	0.54	0.17	0.98	0.32	1.8	0.52	1.3	0.42	0.37	0.12	0.32

المصدر : من اعداد الباحث بالأستناد إلى البيانات المالية للشركات

يشير الجدول السابق في الجزء العلوي منه إلى أن هناك أرتفاع مستمر لمتوسطات أسعار الأسهم خلال فترة البحث ماعدا شركتي بابل والثرثار إذ حصل تراجع في متوسطيهما في سنة 2000 وبلغت القيم على التوالي (3.17, 10.0).

كما أن الشركات التي حققت متوسطات اعلى من مؤشر الصناعة لسنة 1997 هي البذور العراقية 9.80، تسويق لحوم 5.16، وحققت نفس الشركات متوسطات أعلى من مؤشر السوق بقيم (16.4)، و (6.44) على التوالي في سنة 1998.

وفي سنة 1999 حققت بالأضافة إلى الشركتين المذكورتين شركة بابل معدل أعلى من مؤشر الصناعة ،إذ بلغت القيم ، بذور عراقية 12.2، تسويق لحوم 7.02، بابل 5.99. وحققت كل من الشركات بابل، تسويق اللحوم، المنتجات الزراعية في سنة 2000معدلات أعلى من مؤشر الصناعة وبقيم (8.8, 12.4, 10.0,) على التوالي .

وبالرغم من الأرتفاع الذي حصل في متوسطات أسعار الأسهم خلال فترة البحث ، إلا أن نسبة S/I أظهرت تذبذبا واضحا من سنة لأخرى مما يشير إلى عدم الأستقرار الذي تميزت به أسعار الأسهم وبالتالي عدم أستقرار ظهور القوة النسبية ، وجاءت نتائج نسبة S/M منسجمة مع نتائج النسبة السابقة ، إذ لم تظهر النسبة السابقة وجود قوة نسبية لأسهم الشركات بشكل مستقر .

وقد عبرت عن ذلك أيضا نسبة I/M إذ تباينت النسبة من سنة لأخرى بين الأرتفاع والأنخفاض (0.33 سنة 1997) بعدها أرتفعت إلى (0.37 سنة 1998) ثم تراجعت إلى (0.25 سنة1999) لترتفع بعدها إلى (0.32 سنة2000).

نستنتج من ذلك ان أسهم شركات القطاع الزراعي لم تتميز بظهور القوة النسبية فيها ، وقد يكون ذلك لأسباب تتعلق بالشركات ، إذ كان ذلك واضحا من انخفاض أسعار أسهمها مقارنة بالشركات الأخرى المسجلة بالسوق .

رابعا: مؤشر تحليل القوة النسبية للقطاع المصرفي

انسجاما مع القطاعات السابقة تم اختيار 7 شركات مصرفية كجزء من العينة إذ كان متوسط متوسطات أسعار أسهم هذه الشركات وتحليل القوة النسبية لأسهمها ومؤشر الصناعة ومؤشر السوق وفقا للجدول التالي:

الجدول(5) المركب

متوسطات أسعار أسهم شركات القطاع المصرفي ومؤشر الصناعة ومؤشر السوق وتحليل القوة النسبية للأسهم

الشركات / السنوات	المصرف التجاري	مصرف بغداد	المصرف الأسلامي	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الأستثمار العراقي	مصرف البصرة	المصرف الأهلي الزراعي	مؤشر القطاع	مؤشر السوق
1997	4.4	7.15	1.91	1.38	1.61	1.6	1.07	2.73	11.7
1998	8.51	9.73	2.38	1.95	2.66	2.88	1.23	4.19	15.38
1999	10.7	11.7	3.03	3.27	4.71	2.83	2.06	5.47	21.42
2000	7.88	9.29	4.26	3.78	8.27	4.65	2.68	5.83	20.86

الشركات	المصرف التجاري		مصرف بغداد		المصرف الأسلامي		مصرف الشرق الأوسط		مصرف الأستثمار العراقي		مصرف البصرة		المصرف الأهلي الزراعي			
السنوات	S/I	S/M	S/I	S/M	S/I	S/M	S/I	S/M	S/I	S/M	S/I	S/M	S/I	S/M	I/M	
1997	1.6	0.37	2.6	0.61	0.69	0.16	0.50	0.11	0.59	0.13	0.58	0.13	0.39	0.09	0.23	
1998	2.0	0.55	2.3	0.63	0.56	0.15	0.46	0.12	0.63	0.17	0.68	0.18	0.29	0.08	0.27	
1999	1.9	0.49	2.1	0.54	0.55	0.14	0.59	0.15	0.86	0.22	0.51	0.13	0.37	0.09	0.25	
2000	1.3	0.37	1.5	0.44	0.73	2.20	0.64	0.18	1.4	0.39	0.79	0.22	0.46	0.12	0.27	

المصدر : من اعداد الباحث بالأستناد إلى البيانات المالية للشركات

يشير الجدول (5) إلى ان جميع شركات القطاع المصرفي حققت ارتفاعات مستمرة في متوسطات أسعار أسهمها خلال فترة البحث ماعدا شركتي المصرف التجاري ومصرف بغداد فقد حققت تراجعا في السنة الأخيرة وبقيمة (7.88) و (9.29) على التوالي.

ومقارنة بمؤشر الصناعة فقد حققت شركتي المصرف التجاري ومصرف بغداد ارتفاعا بمعدل أعلى من المؤشر خلال فترة البحث ، وجاءت بقية الشركات دون المؤشر ماعدا مصرف الأستثمار العراقي فقد كان الأرتفاع فيه بمعدل أعلى من مؤشر الصناعة في السنة الأخيرة وبقيمة (8.27) وجاءت نتائج نسبة S/I مختلفة مع الأرتفاعات المتحققة في متوسطات أسعار الأسهم ، وتميزت النسبة بالتذبذب والأنحدار في جميع الشركات من سنة لأخرى ماعدا مصرف الأستثمار العراقي فقد حقق ارتفاعا مستمرا في النسبة وبقيم (1.4, 0.86, 0.63, 0.59,) .

وجاءت نتائج S/M منسجمة مع النتائج التي توصلت إليها النسبة السابقة ، إذ تميزت النسبة بالتذبذب والأنحدار وعدم الأستقرار ماعدا مصرف الأستثمار العراقي فقد ارتفعت لديه النسبة بقيم متصاعدة (0.13 ,0.17 ,0.22 ,0.39) ، مما يشير إلى ظهور القوة النسبية في أسهم المصرف .

اما على مستوى القطاع المصرفي مقارنة بمؤشر السوق فإن نتائج نسبة I/M تميزت بالتذبذب وعدم الأستقرار ، أي بمعنى آخر عدم ظهور القوة النسبية في اسهم شركات القطاع المصرفي ، ولعل ذلك يرجع إلى حداثة هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى .

الأستنتاجات والتوصيات

أولا: الأستنتاجات

1: إن استخدام الأساليب الفنية في التحليل لايعدو عن كونه تحليل للممارسة العملية في عمليات المتاجرة بالأسهم، ولا يجوز إخراجه عن نطاق التنبؤ بأسعار الأسهم فقط لأن التحليل الفني يساعد في التحليل للمدد القصيرة ويفقد الكثير من فاعليته في المدد الطويلة، كما أن الجمع بين هذه الأساليب والأساليب الأساسية في التحليل من شأنه أن يحقق تكاملا في الأستنتاجات المستخلصة عن أوضاع السوق المستقبلية وأتجاهات الأسعار المتداولة فيها، فإذا تطابقت نتائج التحليل كان ذلك دليلا على صحة الأستخلاص. وإن اختلفت فقد يكون ذلك مدعاة للأعتقاد بأن السوق قد تكون مقبلة على العديد من الأحتمالات .

2: أظهرت نتائج تحليل مؤشر تحليل القوة النسبية وجود القوة النسبية في العديد من شركات القطاع الصناعي مقارنة بمؤشر القطاع وكذلك بمؤشر السوق على خلاف ما هي عليه الحال في القطاعات الأخرى ، لذلك يعد القطاع الصناعي أكثر جذبا للنشاط الأستثماري ، فضلا عن امكانية اعتماد مؤشره لغرض تحديد اتجاه السوق بشكل عام . وهذا يؤكد ما ذهبت إليه فرضية البحث من أن أستخدام هذا المؤشر يساعد المستثمرين في تأشير الأسهم والقطاعات الأكثر متانة في السوق وبالتالي إمكانية الأستثمار فيها . ويحدث ذلك من خلال التعرف على الأنماط والأتجاهات السعرية السابقة للأسهم والتنبؤ بأسعارها المستقبلية .

ثانيا: التوصيات

1: إمكانية اعتماد مؤشر تحليل القوة النسبية ليكون دليلا للمتعاملين في تاشير الأسهم والقطاعات الأكثر متانة في السوق في ضوء تقلبات أسعار الأسهم عن أقيامها الحقيقية ، وبالتالي قيام المستثمر بتكوين محفظته الأستثمارية على هذا الأساس ، وكان ذلك واضحا من خلال التحليل وبروز القطاع الصناعي وتميزه على بقية القطاعات .

2: الأستفادة من استمرار أسباب انتعاش النشاط الأستثماري للقطاع الصناعي، من خلال دراسة أسباب استمرار هذا الأنتعاش لغرض الوقوف على ماهيتها والأستعانة بها في تطوير القطاع ذاته والقطاعات الأخرى المنخفضة في مستوى أداءها.

3: تطوير قسم المعلوماتية بحيث يأخذ على عاتقه مهمة إجراء التحليلات الفنية والأساسية، ورفد المتعاملين وبشكل دوري قصير المدى بالمعلومات اللازمة عن حركة السوق وأسعار الأسهم.

قائمة المصادر

أولا: المصادر باللغة العربية

1: المهيلمي، عبدالمجيد، التحليل الفني للأسواق المالية، الطبعة الثانية، البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، 2005.

2: هندي، منير ابراهيم، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الأسكندرية، 1999.

ثانيا: المصادر باللغة الأنكليزية

3: Blot,Gordan,market & sales forecasting ,Logan 1st ed ., 1994

4:. Demark,Thomas,the new science of technical analysis ,New York,NY, John wiley & sons, Inc,1994.

5: Francis,Jack clark,investment analysis & management,4th .ed .,NY,U.S.A,McGraw Hill,Inc,1986.

6: French,D. security & portfolio analysis, concepts & management,Oh: Merle pup.,1989.

7: Fischer,D. & Jordan,R. security analysis & portfolio management ,4th. ed, NY: prentice-Hall,1987.

8: Lebon,Gustave,the crowd . astudy of the popular mind,Greeville,sc : traders press ,Inc,1994.

9: Morrison J . & Thomas R . Mecca ,managing uncertainty environmental analysis – forecasting in academic planning, New York,agnation press ,vol.5,1989 .

10: Murphy, John J,intermarries technical analysis trading strategies for the global stock, bond,commodity & currency markets,New York,NY.John wiley & sons,Ins. 1991.

: 12: Reilly,F.& Whiftord,D.A,test of the specialistŠ short sales ratio,Journal of portfolio management,8,1982.

13: Weingarten,Henry ,investing by the stars –using astrology in the financial market , printed by traders press ,2000.

14: Zweig,M.,trusty market indicator : bringing the record on the big block index up to date ,BaronŠ national business & financial weekly ,Jan.24,1983

15: www.steru.uyu.edu.
16: www.traderspress.com

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.